عن المعتق في الاصح ولا يستحق المال ولا يعتق شيء من المكاتب
الا بعد اداء جميع المال الباقي بعد القدر الموضوع عنه فلو
لم يضع سيده عنه شيأ وبقي عليه من النجوم القدر الواجب حطه
او ابراؤه لم يعتق منه شيء لان هذا القدر لم يسقط عنه ولا يحصل
التقاص كما قاله في الروضة قال لان للسيد ان يوفيه من غيره وليس
للسيد تعجيزه لانه له عليه مثله لكن يرفعه المكاتب للحاكم حتى
يرى رأيه ويفصل الامر بينهما اهـ نعم له قضية تقييد المصنف
بالاداء قصر الحكم عليه وليس مرادا بل يعتق بالابراء من النجوم ايضا
كما قاله في الروضة او بالحوالة به ولا تصح الحوالة عليه وعلم من
تقييده بالجميع انه لو بقي من القدر الباقي شيء ولو درهما فاقل
لا يعتق من شيء وهو كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب
قن ما بقي عليه درهم والمعنى فيه انه ان كان المغلب فيه العتق
بالصفة فلا يعتق قبل استكمالها وان كان المغلب فيه المعاوضة
فكالبيع فلا يجب تسليمه الا بعد قبضه جميع ثمنه تتمة
في الفرق بين الكتابة الباطلة والفاسدة وما تشارك فيه
الفاسدة الصحيحة وما تخالفها فيه وغرد الباطلة بالاقلة
صحتها باختلال ركن من اركانها لكون احد العاقدين صبيا

او مجنونا

او مجنونا او مكرها او عقدته بسفر مقصود كدم وهي معلقة
الا في تعليق معتبر بان يقع ممن يصح تعليقه فلا تلغى فيه والفاسدة
ما اختلت صحتها بكتابة بعض رقيق او فساد شرط كشرط ان يسيبه
كذا او فساد عوض كخمر او فساد اجل كنجم واحد وهي كالصحيحة
في استقلال المكاتب بكسبه وفي اخذ ارش جناية عليه وفي انه
يعتق بالاداء للسيد وفي انه يتبعه اذا عتق كسبه وكالتعليق
بصفة في انه لا يعتق بغير اداء المكاتب كابرائه او اداء غيره عنه
متبرعا وفي ان الكتابة تبطل بموت سيده قبل الاداء وفي انه يصح
الوصية به وفي انه لا يصرف له سهم المكاتبين وفي صحة اعتاقه
عن الكفارة وتمليكه ومنعه من السفر وجواز وطئ الامة وكل
من الصحيحة والفاسدة عقد معاوضة لكن المغلب في الاولى
معنى المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق والباطل والفاسد
عندنا سواء الا في مواضع يسيرة منها الحج والعارية والخلع
والكتابة وتخالف الكتابة الفاسدة الصحيحة والتعليق في ان
للسيد فسخها بالعجز وفي انها تبطل بموت كل من السيد ومجرسفه
عليه وفي ان المكاتب يرجع عليه بما اداه ان بقي وبيده ان تلف
ان كان له قيمة والسيد يرجع عليه بقيمته وقن العتق فانا عقد

Copyright © King Saud University